الإطار العام للبحث

المستقبل وأهمية دراسته

مقدمة :

يقول الروائي البريطاني John Gals Worthy «إنك إذا لم تفكر بالمستقبل فلن يكون لك» (78:114)(*) ، ولأن المستقبل يولد من رحم الحاضر فإننا نكون إزاء حقيقة أن كل حاضر كان يوماً فى عداد المستقبل وسيصبح ماضياً (84:17) .

ومن هذا المنطلق كان الماضى والحاضر والمستقبل على قدر متساو فى الأهمية ، ذلك لأن دراسة المستقبليات دون دراية بكل ما يمكننا معرفته عن الماضى لن يكون أفضل من الإمعان بطريقة مفرطة فى فعل ماض أو حاضر دون محاولة تصور سياقاتها فى زمن المستقبل . ولذا كانت دراسات الماضى والمستقبل تعزز بعضها البعض إذا اعتبرنا أنه لا فرق جوهرياً بينهما باستثناء موقع الملاحظ لهما ، فإذا وقف الفرد فى منتصف النهر – كما يقول Wagar – ونظر إلى الخلف فإنه يرى الماضى، وفى تطلعه للأمام فإنه يرى المستقبل ، رغم أنه يقف فى نفس النهر (4-85:3) .

ورغم أننا يمكن أن نعلم الكثير عن الماضى كلما نبشنا الكثير من وقائعه ، ومع أننا نستطيع تفسيره وتغيير تفكيرنا نحوه ، فإننا لا يمكننا تغييره ، وسيظل على ما هو عليه ، بعكس المستقبل . فلأنه لم يحدث بعد يظل طوع إرادة الإنسان وأفعاله ، وحتى الأحداث التى تقع خارج سيطرة الإنسان فإنه يمكنه التكيف معها بنجاح إذا أمكن توقعها (86:15) فالمستقبل هو الجزء الوحيد من حياتنا الذى يمكننا تغييره بما نفعله أو لا نفعله ، وإذا كان لنا أن ننمو ونتقدم فى أعمالنا فإنه ينبغى بوضوح أن نسلح أنفسنا بالمهارات والمعرفة اللازمة لنكون فعالين إزاء تهديدات المستقبل وفرصة ذلك لأن بقاءنا ورغد حياتنا يعتمدان على قدرتنا على المشاركة والتعامل مع مشكلات المستقبل وتهديداته ، وعلى أن ندرك ونضبط ونقيم آثار أفعالنا من أجل تصور وصنع أكثر المستقبليات مرغوبية وتفضيلاً (30:2) .

وإذا كان مجال الماضى هو الذكريات فإن مجال المستقبل هو الأهداف والأحلام، وطالما أن عالم المستقبل لم يوجد بعد فقد يظل من الممكن تحديده وفقاً لرغباتنا ، حيث يمكننا اليوم – إذا أردنا – فعل أشياء لنغير العالم الذى سنجده غداً ، فاليوم هو الغد الذى أقلقنا بالأمس (96-40:94) ، وكما قال Teilhard فإن المستقبل بيد أولئك الذين يستطيعون إعطاء أجيال الغد أسباباً حقيقية للحياة والأمل ، فأن تكون حياً يعنى أن تسهم بعمق فى شبكة من التفاعلات تتضمن الماضى

(*) يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع فى قائمة المراجع ، بينما يشير الرقم الثانى إلى رقم الصفحة فى نفس المرجع .

والحاضر والمستقبل (46:11-12) ويعبر عن ذلك ببلاغة Francis بقوله إن العالم لم يترك لنا من قبل آبائنا ولكنه معار لنا من قبل أبنائنا (43:197) .

ورغم أهمية دراسة المستقبليات فإن الاستثمار المجتمعى فى بحوث ودراسات المستقبليات – كما يقول Beare & Slaughter – هو فى أدنى حدوده (46:8) ، وأننا وصلنا فى تاريخنا الجمعى إلى نقطة يتطلب فيها المستقبل المزيد من العناية أكثر من أى وقت مضى (46:44) ، ولن يتأتى ذلك طالما كان التاريخ – كما يقول Slaughter – يحظى فى مؤسسات التعليم باهتمام أكبر من المستقبل ، حيث تهتم بالأشكال المحافظة للمعرفة والبحث . ويقرر أن الجامعات التى خبرها يوجد بها أقسام للتاريخ ولا يوجد فى أى منها قسم لدراسات المستقبليات (74:137-138) وهو فى ذلك يتفق مع ما توصلت إليه Shirly McCume من أن الكثير من جهودنا التربوية غير متوازنة لأن الطلاب يتعلمون عن الماضى ولكنهم لا يعدون لفهم أو التعامل مع احتياجات مجتمع مستقبلى ، ولذا كان على المدرسة أن تتوقع المستقبل والمعارف والمهارات والسلوكيات التى سيحتاجها الشباب حال قيامهم بأدوارهم المفترضة ، ومن ثم التخطيط لإيجاد طرق لإعدادهم لمجتمع مستقبلى (81:164:166) .

لماذا كانت دراسة المستقبليات مهمة ؟

يعتبر Bell البشر جميعاً مسافرين ليس فقط عبر المكان وإنما أيضاً عبر الزمان ، وأن تذكرتهم عبر الزمن صالحة لرحلة ذات إتجاه واحد ، حيث يمكنهم فقط السفر إلى الأمام نحو المستقبل .

ولما كان المستقبل لا يزال تحت التشكل فإنه يمكن للناس تحديده وتصميمه من خلال أفعالهم الهادفة ، وللتحرك بذكاء فى هذا الاتجاه يحتاج الناس إلى الإلمام بنتائج أفعالهم الخاصة ، وأفعال الآخرين وردود أفعالهم ، والقوى الخارجة عن سيطرتهم ، ولا يمكن لتلك المترتبات أن تحدث إلا فى المستقبل ، ولذا فإن الناس يسعون لمعرفة ، ليس فقط ما يحدث ، ولكن كذلك ما قد يحدث ، وما يمكن حدوثه ، أو بمعنى آخر ماذا سيحدث فى المستقبل (86:3) وعند التفكير فى فوائد دراسة المستقبليات – يقول Cornish إنه من المهم أن نعرف أن صنع القرارات يتضمن بالضرورة شيئاً من التنبؤ ، لأنه يستحيل اتخاذ قرارات وإعداد خطط ، والعمل، دون بعض الأفكار عن ما قد يحدث أو لا يحدث فى المستقبل ، ومع ذلك فإن التنبؤ بالأزمات ومساعدة الناس لاتخاذ قرارات حكيمة هو مجرد مثال واحد من عدد من الاستخدامات الهامة لدراسات المستقبليات ، حيث تتضمن هذه القائمة من الاستخدامات :

١ – دعم عمليات اتخاذ القرار عن طريق : توفير إطار عمل مفيد لاتخاذ القرار – تحديد المخاطر والفرص – اقتراح مداخل محتملة متنوعة لحل مشكلة –

المساعدة علي تعيين سياسات بديلة وأفعال – مساعدة الأفراد على رؤية الحاضر – زيادة معدل الخيارات – وضع الأهداف ووسائل تحقيقها .

٢ – مساعدة الأفراد على الحياة فى عالم متغير ، وذلك عن طريق : توفير خبرات سابقة حتى لا يأتى المستقبل كصدمة – توفير إطار عمل لفهم التغيير كعملية عادية .

٣ – توفير إطار عمل للتعاون والاهتمام ، ولا ينطبق ذلك فقط على مستوى المنظمات الصغيرة والمجتمعات المحلية بل والأمم والمجتمعات الدولية .

٤ – المساعدة على الإبداع والإبتكار .

٥ – حفز الناس صغاراً وكباراً على التعلم .

٦ – توفير منظور لتطوير رؤية شخصية متكاملة أو فلسفة حياة .

٧ – توفير وسائل للرفاهية والانتعاش (40:219-228) ، لأن الهدف الأكبر لدراسات المستقبليات هو حفظ وتحسين رفاهية الإنسان واستدامة الإمكانات الحياتية للأرض نفسها .

٨ – القيام بدور توجيهي يساعد الناس على معرفة أين هم الآن ؟ وإلى أين هم متجهون ؟ وإلى أين يريدون التوجه ؟

٩ – أن نتائج دراسات المستقبليات تساعد الناس على موازنة متطلبات الحاضر فى مواجهة تلك الخاصة بالمستقبل (11-9-86) .

أهم التحديات المستقبلية ودور التعليم فى مواجهتها

تشير الأدبيات إلى العديد من التحديات التى تجابه المجتمعات الإنسانية فى توجهها نحو المستقبل ، والتى ينبغى أن تشحذ همة الإنسان وطاقاته لمواجهتها ليكون الغد أكثر إشراقاً ، ويأتي فى مقدمة هذه التحديات ما أشار إليه Dalin & Rust من أن العالم يشهد عشر ثورات تحدث بطريقة متزامنة ، حيث قصدا من مصطلح الثورة Revolution تغيراً كبيراً في طريقة التفكير ، وتفسير الحقائق ، وفى الاتجاهات ، وفى علاقات القوة ، والأبنية ذات التأثير الكبير على مستقبل المجتمعات ، وتتحدد هذه الثورات فى :

١ – الثورة المعرفية والمعلوماتية .

٢ – الثورة الديموجرافية .

٣ – ثورة العولمة والمحلية .

٤ – ثورة العلاقات الاجتماعية .

٥ – الثورة الاقتصادية .

٦ – الثورة التكنولوجية .

٧ – ثورة فى الجماليات .

٨ – الثورة السياسية .

٩ – الثورة الأيكولوجية .

١٠– الثورة فى القيم (القيمية) (36-69:31) .

أما تقرير Jaque Delors فقد تعامل مع هذه التحديات باعتبارها مجموعة من التوترات التى اعتبرها محوراً لمشكلات القرن ٢١ ، وهى :

١ – التوتر بين العالمى والمحلى ، فهناك حاجة لأن يصبح الناس تدريجياً مواطنين عالميين دون أن يفقدوا جذورهم ، ومواصلتهم لعب دور حيوى فى حياة أمتهم ومجتمعهم المحلى .

٢ – التوتر بين ما هو كونى وما هو فردى ، فالثقافة أصبحت باطراد عالمية ، ولكن ليس معنى ذلك تجاهل تباشير العولمة ومخاطرها ، وليس أقلها مخاطر فقدان الشخصية المتفردة للإنسان .

٣ – التوتر بين التقليدية والحداثة ، فكيف يمكن للفرد التكيف مع التغير دون أن يدير ظهره للماضى ، وكيف يمكن اكتساب الاستقلال بالتوازى مع نمو حرية الآخرين ؟ وكيف يمكن تمثل التقدم العلمى ؟

٤ – التوتر بين الاعتبارات طويلة الأمد وقصيرة الأمد ، ففى عالم سريع التحول ينمو العديد من المشكلات ، ويطالب الرأى العام بحلول سريعة وجاهزة ، بينما تكون هناك مشكلات عديدة تتطلب التروى والأناة واستراتيجيات تفاوضية فى الإصلاح .

٥ – التوتر بين الحاجة إلى التنافسية ، وتحقيق تكافؤ الفرص ، حيث أن الضغوط من أجل التنافسية تسببت فى فقد بصيرة العديد فى مواقع السلطة عن مهمتهم فى تمكين كل إنسان من الاستفادة من كل الفرص .

٦ – التوتر بين التوسع غير المسبق فى المعرفة وقدرة الإنسان على تمثلها .

٧ – التوتر بين ما هو روحى وما هو مادى (18-51:17) .

أما Beare & Slaughter فقد رأيا أن المائة سنة القادمة يحتمل أن تفوق الألف سنة الماضية من حيث التأثير ، السرعة ، والنطاق والأهمية ، فعلى سبيل المثال

يحتمل أن يشهد القرن ٢١ بعض أو معظم الأحداث التالية ، والتى يمكن أن تكون بمثابة تحديات تواجه المستقبل فى نفس الوقت :

١ – تضاعف عمر الإنسان ، وهو ما يمكن أن ينعكس علي الأبنية الاجتماعية ، على حياة الأسرة ، على ترقى الإنسان فى عمله ، على معنى العمل والتقاعد .

٢ – اكتمال نجاح مشروع الجينوم البشرى ، وعدم وضوح الحدود بين الطبيعة البشرية والآلات ، والمعضلات الأخلاقية ذات الصلة بالهندسة الوراثية ، الإخصاب الصناعى ، نقل الأعضاء وبنوكها . ومثل هذه التطورات ستتطلب إعادة كتابة القوانين ، وإعادة صياغة المفاهيم الأخلاقية ، وإعادة تعريف الحياة ، والضمير .

٣ – فقدان معظم الغابات الاستوائية على مستوى العالم ، مما سيستنزف بدرجة كبيرة البحيرات القائمة ، ويسرع بالتغيرات المناخية العالمية .

٤ – تفاقم أثر الاحتباس الحرارى مما يؤدى إلى تزايد ثقب الأوزون ، وأثر ذلك على جلد الإنسان وعلى النباتات والحيوانات والبيئة .

٥ – تطور النانوتكنولوجى ، والآلات الدقيقة ، والمتوقع أنه إذا وصلت تلك التكنولوجيا إلى منتهاها فإنها ستقلب النظم الاقتصادية رأساً على عقب ، وتحدث تحولات فى البنيات الطبيعية والمشيدة ، وثورة فى الرعاية الصحية ، والدفاع ورحلات الفضاء ... .

٦ – من المحتمل أن يصبح الإرهاب النووى والأصولى أسوأ من ذى قبل ، وبالتالى فإنه من المحتمل أن تتغير أفكارنا الحالية عن الأمن ، والحدود القومية ، والرحلات الجماعية .

٧ – قد تتآكل قوة الدولة القومية المهيمنة ، ومن ثم فإن مسلماتنا عن السياسة العالمية ، عن الأمة ، والحكومة ، عن من يتخذ القرارات من أجل الصالح العام سوف يعاد التفكير فيها مجدداً (46:4-7) .

دور التعليم فى مواجهة تحديات المستقبل

إن الآثار المجتمعية للتحديات والتغيرات سالفة الذكر ستكون قوية وحادة ، وبالأساس غير متنبأ بها، ذلك لأن التنبؤ السهل يكون عن النمو التقنى ، والأصعب عن تأثيره على الفرد والمجتمع (39:249) .

ومن بين كل المؤسسات فى المجتمع ينبغى أن تكون المدارس فى مقدمة المتعاملين مع هذه القضايا لأن تلاميذها سوف يعيشون وسط هذه التغيرات ويخبرون هذه التحديات (46:4-7) ، كما أن المدرسة –والمدرسة الابتدائية على وجه خاص–

سيكون لها دور حيوى فى عملية التطور والتكيف ، ذلك لأن نجاح الراشدين فى المستقبل فى اعتلاء موجات التغيير المتلاحقة التى سيخبرونها بثقة سوف يعتمد بدرجة كبيرة – أكثر من أى وقت مضى – على طبيعة ونوعية خبراتهم المبكرة فى سنوات تمدرسهم ، فالمدرسة الابتدائية مفتاح حيوي للمستقبل (67:1) .

وفى مناخ وبيئة من أبرز سماتهما حدوث التغيرات السريعة والمتلاحقة ، تطرح التحديات سالفة الذكر أمام المعنيين بقضايا التربية والتعليم مجموعة أخري من التحديات :

فأولاً : هناك تحديات عامة ، التعلم للحياة ، والتعامل مع عالم يتغير بأسرع مما نستطيع أن نشعر بالراحة معه ، وهذا التحدي أساس للوعى الذاتى ، القيم ، المعتقدات والتصورات .

ولذا فإننا ينبغى أن نكتسب القدرة على معرفة ما هو حيوى فنتمسك به ، وما ينبغى تركه ، ولتحقيق ذلك سوف تكون هناك حاجة إلى مهارات جديدة ، مفاهيمية وعملية ، من أجل أن نعيش فى عالم يزداد تعقيداً واضطراباً .

وثانياً : أننا نواجه عدداً من التحديات الأكثر تحديداً ، منها :

- إيجاد ثقافات مدرسية متفائلة ، موثوق بها وذات توجه مستقبلى .
- تطوير منهج ملائم لعالم مستمر ومتلاحق التغير .
- إعداد التلاميذ لعالم سيكون مختلفاً بصورة ملحوظة عن الذى نعيش فيه.
- تصميم عمليات إدارية للمدارس أكثر مرونة ، ابتكارية ، ومنتجة للتحسينات المستمرة (67:3-4) .

إن التحديات سالفة الذكر تواكبها بالضرورة تحولات مجتمعية تشمل بنية المجتمع وأنساقه ، ومنها النسق التعليمى .

فمع بزوغ عصر ما بعد الصناعة فى أوروبا تغيرات المجتمعات وأسلوب الحياة فيها، وتبع ذلك نشأة ظروف اقتصادية جديدة استوجبت هى الأخرى تغيير التعليم والتدريب فى مجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial Society ، وكان من الضرورى أن يتفهم المعلمون والمتعلمون والآباء هذه التغييرات التى ستؤثر عليهم بعمق فى المستقبل .

التعليم والظروف الاقتصادية الجديدة

كان التعليم فيما سبق متسقاً مع النظام الصناعى والاقتصادى ، أما الآن ومستقبلاً فإن التعليم يحتاج أن يوضع فى نوع جديد من البناء التنظيمى ، يطلق عليه ما بعد البيروقراطية وما بعد الصناعة ، من منطلق أن التعليم – كما حدث فى

الماضى – ملزم أن يتبنى نمط التنظيم الذى يبدو ناجحاً فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص .

وقد نمت البيروقراطية من اقتصاد كانت السيادة فيه للصناعة ، ولكن اقتصاد ما بعد الصناعة يعزز الآن أشكالاً جديدة من النظم ، فمشروعات الأعمال التى تعمل فى خطوط بيروقراطية لا يمكنها التنافس فى اقتصاد ما بعد الصناعة الذى يضمن البقاء فقط لتلك المصانع المرنة التى يمكنها أن تتخذ قرارات سريعة ، استراتيجية ، تشجع الابتكار وأسلوب المقاولات ، تقدر الإبداع أكثر من الانصياع ، تعطى لأعضائها القوة لاتخاذ قرارات محلية ، وأخذ المبادأة ، وترى الناس فى المنظمة كشركاء أكثر منهم كأجراء .

خلاصة القول أن عصر ما بعد الصناعة أفرز نماذج جديدة من النظم أفضل من البيروقراطية ، وتبين أنه ليس بالضرورة أن يكون المركز يعرف أفضل ، ولذا كان على النظام التعليمى والمدارس تبنى الأنماط التعليمية السلسة والمرنة الملتزمة التى تمس مجالات النمو الجديدة فى الاقتصاد (46:78) .

ومن الملاحظ بشدة أن التعليم أصبح فى الآونة الأخيرة مندمجاً مع الاقتصاد الذى يبدو أن قطاعات ونطاقات النمو الجديدة فيه تبدو معتمدة بشدة على التعليم والتدريب ، وهى قطاعات تتسم بنوع من التخصصات التى ينبغى اكتسابها من خلال تعليم حلقة ثالثة ، كما أصبحت الكفاءة التعليمية عملية ذات أبعاد دولية ، ففى قطاع التعليم تتحدد هذه المسألة فى إمكانية بلد ما أن ينمى بسرعة القدرة العامة لكامل قوة العمل به والتى تمكن أبناءه من الالتحاق بأسواق عمل أخرى وتؤمن لهم النجاح فى الظروف الدولية الجديدة ، وهذا يعنى أن التعليم ينبغى أن يكون قابلاً للتطبيق والحياة على المستوى الدولى .

إنه لم يعد أمراً محموداً بالنسبة للطلاب مقارنة أنفسهم ودرجاتهم المدرسية مع نظرائهم فى مدرستهم أو مدينتهم أو دولتهم ، ذلك لأنهم عند تركهم المدرسة سيجدون أنفسهم بصورة متزايدة فى سوق عمل دولى يعملون ويتنافسون فيه مع آخرين من بلدان مجاورة ، وهكذا كان التعليم جزءاً مكملاً للقطاعات المزدهرة لاقتصاد ما بعد الصناعة ، فهو واحد من أكثر الأجزاء أهمية فى كل من قطاعى المعلومات والخدمات ، كما أن جودة التمدرس أصبحت واحدة من العوامل الأساسية التى تقرر أن قوة العمل فى بلد ما يمكن أن تكتسب الكفاءة لدعم الصناعات التى يعتمد عليها اقتصاد ما بعد الصناعة ، فضلاً عن أن المجتمع كله ينبغى أن يكون متعلماً بكفاءة ليس فقط لتقدير الأنواع الجديدة من المهارة والمعرفة وإنما أيضاً ليكافىء بأجور مناسبة أولئك الذين يتمتعون بها .

وفى مجال نمو المهارة أفرزت ظروف ما بعد الصناعة حركة تبتعد عن تحقيق درجة عالية من التخصص قد تجعل العامل فى موقف حرج فى حالة تغيرات العمل، ولذا فإن الخيار الأفضل فى هذه الحالة هو تعدد المهارات بحيث يكـــون العامـــل قادراً على العمل فى مجالات متعددة ، ويتجه التدريب إلى التركيز على مهارات شاملة تكون أساساً لعدد من المجالات ، وتكون بداية العامل – على الأقل – أكثر عمومية مما كان عليه الحال فى عقد مضى من الزمان ، وتترك مهارات العمل التخصصية ليتعلمها من خلال الصناعة نفسها أو بالتعاون بين المصنع ومعهد تقنى (46:30-32) .

مشكلة البحث

تعيش الأمة العربية منذ نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين واقعاً جديداً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل عوامل وتفاعلات خارجية فرضت عليها أحياناً بينما أسهمت عوامل وقوي داخلية أخري في خلق هذا الواقع الجديد فى أحيان أخرى .

وقد أوجد هذا الواقع الجديد واحتمالاته المستقبلية تحديات هامة وخطيرة كان على التربية العربية ، على اختلاف أشكالها وأنماطها ، مسئولية مواجهتها والتعامل معها فى الحاضر والمستقبل ، خاصة مع التوقعات بتزايد حدة وتسارع هذه التحديات فى المستقبل فى ظل التطورات والتغيرات التى يشهدها العالم العربى فى مختلف الميادين العلمية والمعرفية ، الثقافية والاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، الداخلية والخارجية . ومع التقدير للجهود التى تبذل لمواجهة هذه التحديات سواء على مستوى الفكر أم التطوير والإصلاح ، إلا أنها تظل بحاجة دائمة ومستمرة للمراجعة برؤي نقدية تستشرف آفاق المستقبل وتتوقعه .

ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة الحالية كمحاولة من الباحث للتعرف على التحديات الآنية والمستقبلية ، الداخلية والخارجية ، التى تواجه التعليم العربى على اختلاف أشكاله وصوره ، ووضع تصور لمستقبليات التعليم العربى المحتملة والممكنة ، وهو ما يمكن صياغته والتعبير عنه فى مشكلة البحث التالية :

«ما صور مستقبل التعليم العربى ؟»

والإجابة عنه مشكلة البحث يمكن أن تمر عبر الأسئلة البحثية التالية :

١ – كيف فكرت النخب العربية والغربية فى تعليم المستقبل ؟

٢ – ما أهم اتجاهات ومضامين مستقبل التعليم فى الأدبيات التربوية وأدبيات دراسات المستقبليات ؟

٣ – ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة لمستقبل التعليم العربى ؟

منهج البحث في إطار المداخل المنهجية لدراسات المستقبليات :

تشير أدبيات دراسات المستقبليات إلى العديد من المداخل المستخدمة فى هذه الدراسات ، منها – كما ذكر Mchale – المدخل الوصفى ، ويتضمن الحدس والتخمين ، وتقديم نماذج تصورية كما هو الحال فى كثير من المستقبليات الكلاسيكية المثالية .

وهناك المدخل الاستكشافى ، وفيه يعتمد التنبؤ على استقراء منهجى خطى نسبياً للماضى ، وتصورات الحاضر للمستقبل ، ويطلق عليه المستقبل المنطقى ، ويشمل أكثر التنبؤات التكنولوجية ، وبناء سيناريوهات ، وأكثر الأنماط المحددة للتنبؤ الاجتماعى الاقتصادى .

وهناك أخيراً المدخل الإرشادى أو التوجيهى ، ويتضمن عمل إسقاطات ذات توجه معيارى على المستقبل تظهر قيم ضمنية ، وتقديم خيارات عن كيفية النظر لمستقبل معين أو الوصول إليه (المستقبل المرغوب) (56:9) .

ويرى Stearns أن هناك أربع خطوات فى أدبيات تقييم التنبؤات ، أولها ضرورة تذكر أن أى تنبؤ هو تخمين فى أحسن الأحوال ، وقد تكون التخمينات خاطئة . وثانياً ، ينبغى تقرير ما إذا كان التنبؤ تفاؤلياً أم تشاؤمياً أو محايداً . وثالثاً ، أهمية التمييز بين التنبؤات التى يتم استقراءها مما يحدث بالفعل ، وتلك التى ترسم اتجاهات جديدة . وأخيراً ، وخاصة فى حالة توافر بعض الجهود الشاملة ، فإننا ينبغى أن نحاول تقييم مدى التنبؤ ، عدد العوامل التى تحتويه ، ذلك لأن بعض التنبؤات تأخذ شكلاً حتمياً بطريقة لا عقلانية ، مفترضة أن قائمة واحدة من العوامل يمكن أن تحدد مستقبلنا كله .

ووفقاً لذلك يحدد Stearns أسلوبين للسير فى عملية التنبؤ فى دراسات المستقبليات ، يتضمن أولهما تحديد ما حدث مؤخراً مع افتراض استمراره ، ربما بشدة أو اعتدال . بينما يتضمن الأسلوب الثانى التأكيد بأننا سنكون إزاء تغير حاد (70:157-163) .

ويعتقد Barry أن فن التنبؤ ترك لإناس مولعين بتحليل ما يستطيعون قياسه أو تكميمه فقط ، بينما يتجاهلون التخمينات العبقرية للخبراء فى الميادين ذات الصلة .

ولذا فإنه يري أن لحظ المستقبل وتصوره يكون ممكناً إذا أمكن تبين خطوط الإتجاه لتحليلها ومدها بحذر إلى المستقبل ، وأن أولئك الذين يرون الاتجاهات يفهمون المضامين ويمكنهم التنبؤ بالإتجاه ، ومن ثم يتمتعون بميزات استراتيجية هامة على الآخرين الذين يفشلون فى تحديد الإتجاه المحتمل (30:2) .

وقد توصل Barry من ذلك إلى صيغة لدراسة المستقبل أطلق عليها (Tip) ،

واتخذها مدخلاً لدراسة له ، حيث تشير (T) إلى Trends ، (I) إلى Implications ، و (P) إلى Predictions ، حيث اعتقد أن فحص أكثر الاتجاهات العالمية أهمية (T) ، والتى ستؤثر على حياتنا فى العقد الأول من القرن ٢١ ، وأخذ مضامينها (I) فى الاعتبار ، تمكننا من التنبؤ (P) عن متى تحدث التغيرات الهامة وكيف ، (30:xii-xv) .

ويرى Stearns أنه رغم معقولية الإسقاط الذى يرتكز على الاتجاهات المعاصرة ومقبوليته للعقود المختلفة التالية ، إلا أن خداعه يكون فى امتداده إلى أكثر من ذلك ، إلى قرن من الزمان مثلاً. ولذا فإنه يقرر أن أمن التنبؤات وأكثرها ألفة هى قصيرة المدى والتى تستند إلى الاستقراء أو الإسقاط ، وأن هذا هو الإتجاه المعاصر ، ولذا فإنه يتوقع أن نشهد العديد منها خلال العشرين أو الخمسين سنة القادمة (70:161-163) .

ورغم أن استقراء الاتجاهات عليه بعض التحفظات ، منها الحاجة إلى تحديد دقيق للاتجاهات المعاصرة ، وبعضها قد يكون ضبابياً ، كما أن هناك احتمال تدخل عوامل غير متوقعة ، فضلاً عن قلة القدرة على الإحاطة بالعوامل غير المتوقعة بما فى ذلك صعوبة التنبؤ بالتشعبات (70:163-164) ، إلا أن الباحث يرى أنه يمكن الاستفادة من مدخل (Tip) الذى استخدمه Barry (١٩٩٥) ، مع التزام العناية والتدقيق فى تحديد الاتجاهات المعاصرة لمستقبل التعليم ومضامينها ، والحرص على أن تكون التنبؤات قصيرة المدى (لا تتعدى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين) ، وأن تصاغ التنبؤات فى صورة سيناريوهات لمستقبل التعليم العربى ، مع تحديد العناصر الحاكمة التى تستخدم فى التنبؤ بأوضاع التعليم فى إطار السيناريوهات المختلفة ، حيث ينظر للسيناريو فى الدراسة الحالية باعتباره وصفاً لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلى ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض (٢ :٧) .

ورغم أن الأدبيات تشير إلى تباين الرؤى فى عدد السيناريوهات الملائمة ، فإن العدد المناسب منها يتراوح بين اثنين وأربعة سيناريوهات ، حيث ينفى السيناريو الواحد فكرة المستقبليات البديلة ، وهى من أساسيات دراسة المستقبليات ، فى حين قد يؤدى زيادتها عن أربعة إلى شىء من الإرباك والإلتباس سواء فى عمليات التحليل أو عرض النتائج (٢ :١٦-١٧) .

وإذا كان من الممكن تصنيف السيناريوهات بصفة عامة إلى : سيناريو استمرار الإتجاه الحالى – سيناريو الانتقال إلى وضع أسوأ – سيناريو الانتقال إلى وضع أفضل، فإن الباحث الحالى ، ووفقاً للمدخل المستخدم فى الدراسة (TIP) ،

سيقتصر على تقدير سيناريوهين ، هما : سيناريو التردى ، والسيناريو الإصلاحى ، لأن السيناريو المرجعى الذى يتضمن استمرار الوضع الحالى أمر ينافى الواقع الحالى فى ضوء متغيرات العصر والتحديات التى يواجهها العالم العربى ، والتى تجعل من المحال دوام الحال ، فضلاً عن أن سيناريو التردى والسيناريو المرجعى قد يكونان وجهين لعملة واحدة فى الواقع العربى الحالى .

وبناء على مشكلة البحث ومنهجيته يمكن تحديد خطوات البحث وإجراءاته على النحو التالى :

* **المبحث الأول** : دراسة نظرية لتفكير النخب العربية والغربية فى تعليم المستقبل .
* **المبحث الثانى** : دراسة تحليلية لاتجاهات المستقبل ومضامينها فى أدبيات التربية ودراسات المستقبليات .
* **المبحث الثالث** : سيناريوهات مستقبل التعليم العربى .
* **المبحث الرابع** : التعليم ودراسات المستقبليات (معالم استراتيجية مقترحة للتفاوض مع المستقبل) .